ما المقصود بالديمقراطية؟

مادام البعض يختزل الديمقراطية في كونها مجرد الية انتخابية للوصول إلى السلطة، فإنه من الضروري تحديد بعض المفاهيم.

كما أكدت ذلك تجارب سابقة، فإن الديمقراطية نظام سياسي يضمن احترام حقوق الأفراد الأساسية والعدالة والتماسك الاجتماعي عبر الحل السلمي للنزاعات، ومن تم تحقيق التنمية.

تضمن الديمقراطية لكل المواطنين، بغض النظر عن أصلهم ونوعهم ودينهم وثروتهم وقدراتهم، التعبير عن تطلعاتهم عبر التصويت، انطلاقا من المبدأ : صوت واحد لكل مواطن رجلا كان أو امرأة.

بالرغم من غياب معايير دولية، فإنه بالإمكان اعتبار بلد ما ديمقراطيا إذا احترم المعايير الخمسة الآتية :

- اختيار المسؤولين الممارسين للسلطة عبر انتخابات حرة ؛
- وجود نظام قضائي يرتكز على القانون ؛
- وجود معارضة سياسية منظمة تعبر بكل حرية ؛
- وجود تناوب سياسي ؛
- وجود وسائل إعلام مستقلة وحرة.

المعايير الخمسة

- انتخابات حرة
- نظام قضائي يرتكز على القانون
- معارضة سياسية منظمة تعبر بكل حرية
- تناوب سياسي
- وسائل إعلام مستقلة

القيم العالمية

- احترام حقوق الإنسان
- احترام الحريات
- العدالة
- رفض التمييز المبني على النوع والأصل والدين

تجاوزا لهذه المعايير، فإن الديمقراطية ترتكز على صرح من القيم العالمية وعلى مبادئ أخلاقية تضع الإنسان في قلب نظام يضمن :

– احترام حقوق الإنسان الأساسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛
– الحريات الجماعية والفردية ؛
– العدالة ؛
– رفض التمييز المبني على النوع والأصل والدين.

بالإضافة إلى قيم أخرى كالتسامح واحترام وحماية الأقليات التي لا يمكن الحديث عن أية ديمقراطية في غيابها.

إن المفهوم الأولي للديمقراطية (حكم الشعب من طرف الشعب ولأجل الشعب) ليس بغريب عن العالم الإسلامي ولا عن المجتمع المغربي. لقد اعتمد الإسلام الشورى في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، كما اعتمد المغرب في البدايات على الجماعة التي تعتبر شكلا من أشكال الديمقراطية المحلية حيث كانت تجد القبيلة في إطارها حلولا لمشاكلها.

الديمقراطية تعارض الأنظمة الديكتاتورية وأنظمة الحزب الواحد الرافضة لكل معارضة، في حين أنها تعمل على تثبيت أسس دولة الحق والقانون ومجتمع مدني واق من كل الانحرافات القمعية التي تخرق حقوق الإنسان والحريات الأساسية والفردية والجماعية.

سادت، منذ زمن مضى، فكرة تربط بين الديمقراطية والنظام الجمهوري. لقد أكدت تجارب عدة لأنظمة جمهورية أن هذا الفهم خاطئ، أو بالأحرى مغلوط، لكون هذه الأنظمة كانت مثالا حيا لخرق كل القيم الديمقراطية. وخير دليل على ذلك، الأنظمة الشيوعية السابقة والجمهوريات التي كان على رأسها دكتاتوريون. وبخلاف ذلك، نجد أنظمة ملكية ديمقراطية تحترم بالفعل القيم السالفة الذكر، كما هو الشأن بالنسبة للملكيات الدستورية.

الديمقراطية
في المغرب

- الملكية الدستورية
- إمارة المؤمنين
- التعددية
- المؤسسات الدستورية
- التسامح والانفتاح

لقد اختار المغرب لنفسه، وبدون رجعة، التوجه الديمقراطي. فقد قام بعدة إصلاحات تهدف كلها إلى بناء مجتمع حداثي وديمقراطي ومتضامن.

- يتميز نظامنا السياسي الملكي الدستوري والاجتماعي، بالتعددية باعتبارها قيمة تمنع كل توجه نحو الحزب الواحد.

إن المرجعيات والمبادئ والاختيارات التي يعتمدها مشروعنا المجتمعي، بالإضافة إلى طموحنا لتحقيق التنمية والعدل والتماسك الاجتماعي، تنبني أساسا على هويتنا وقيمنا التقليدية والعصرية كذلك :

– الدين الإسلامي وإمارة المؤمنين والمبادئ التي تحملها هذه الإمارة ؛
– التشبث بالملكية الدستورية ؛
– التشبث بالوحدة الترابية ؛
– دولة الحق والقانون والمؤسسات الدستورية ؛
– التسامح واحترام الاختلاف والانفتاح على الثقافات الأخرى.

- بناء على هذه الاختيارات الواضحة، والتي أكدها دستور 1996، تمت إنجازات كبرى على جميع الأصعدة اعترف بها إيجابيا المنتظم الدولي.

دشن المغرب ورشا واسعا للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بالفعل، انطلاقا من أواسط التسعينات، دشن المغرب ورشا واسعا للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تهدف كلها إلى تحسين ظروف عيش المواطنين وإشراكهم في تدبير الشأن العام. ولقد عرف هذا المسلسل بشكل ملفت للنظر، وتيرة سريعة في عهد جلالة الملك محمد السادس.

يمكن اختزال الخطوط العريضة لهذا المسلسل فيما يلي :

- تقوية وتعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية : تحديث الدولة والمؤسسات وتوسيع فضاء الحريات ؛
- إصلاحات اقتصادية هيكلية : انفتاح وعصرنة الاقتصاد، أوراش بنيوية كبرى وإعداد التراب الوطني، تشجيع الاستثمار وخلق فرص جديدة للشغل ؛
- اصلاحات اجتماعية جوهرية في الميادين التالية : التربية، الصحة، العدل، العلاقات المهنية، السكن، الضمان الاجتماعي، محاربة الفقر والإقصاء والتهميش ؛
- تغيرات مجتمعية مقرونة ببروز مجتمع مدني حيوي، مقاربة النوع (مدونة الأسرة، قانون الجنسية)، عصرنة وحرفية وسائل الإعلام والانفتاح على التكنولوجيات الحديثة للتواصل ؛
- تعميق النقاش الجماعي، وخاصة من خلال تقرير هيئة المصالحة والإنصاف وتقرير الخمسينية للتنمية البشرية، وكذا المحطة التاريخية المتمثلة في انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- تغيرات إيجابية في مجال الحكامة : سياسة القرب، اللامركزية واللاتمركز، الجهوية، المفهوم الجديد للسلطة.

الديمقراطية :
ماذا يمكن أن نجني منها ؟

كلنا نأمل أن نعيش في بلد يضمن احترام الحقوق والأمن والعيش الكريم لمواطنيه. كلنا نأمل تحقيق تنمية اقتصادية تعود بالخيرات على الجميع... ما علينا إذن، إلا أن نكون مقتنعين ومؤمنين بأن النظام الديمقراطي هو الطريق الوحيد لبلوغ أهدافنا .

لا تنمية بدون ديمقراطية.

لقد برهنت تجربة عدد من الدول أن غياب الديمقراطية يشكل حاجزا أمام التنمية. وبعكس ذلك، تفسح الديموقراطية المجال أمام توفر كل عوامل التنمية : الحريات، احترام الحقوق، الإشراك، الحكامة الجيدة والمحاسبة. فمن سيغامر في الاستثمار في بلد لا يضمن الحقوق والحريات !

إن المسار الديموقراطي الذي اختارته بلادنا، مكن من إعادة الثقة للمستثمرين الأجانب والمغاربة. لقد مكن بالفعل من توفير الظروف المواتية للإقلاع الاقتصادي الذي يخلق الثروة والشغل.

لا حقوق اقتصادية واجتماعية بدون ديمقراطية.

لا أحد يجادل في أهمية التنمية الاقتصادية. إلا أنها تبقى غير كافية لضمان تنمية بشرية لكل المواطنين. إن السلوك الديمقراطي يبقى السبيل الوحيد الذي يمكن المجتمع من المساواة بين أفراده على مستوى الفرص والتوزيع العادل للثروات وتمكين كل الفئات الاجتماعية، بما فيهم الفقراء، من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتربية والصحة والسكن ووسائل العيش الكريم.

لا يمكن، في أي حال من الأحوال، أن نصل إلى تنمية بشرية حقيقية ومستديمة في غياب ديمقراطية حقيقية.

لا حقوق سياسية، لا حريات ولا أمن بدون ديمقراطية.

تجعل الديمقراطية من دولة الحق والقانون مبدأ أساسيا لا نقاش فيه.

دولة الحق والقانون ضمان حقيقي لكل من :

- حرية الرأي والتعبير والتنقل والتجمع العمومي وإنشاء الجمعيات ؛
- الحقوق المدنية والسياسية ؛
- الحفاظ على أمن الأشخاص و الممتلكات و محاربة الشطط.

دولة الحق ضمان :
.للحريات
.للحقوق المدنية و السياسية
.للحفاظ على الأمن
.لمحاربة الشطط

الديمقراطية ضمان لتوفير ظروف مشاركة كل المواطنين من خلال :

- الانتخابات التشريعية على الصعيد الوطني ؛
- الانتخابات الجماعية على الصعيد المحلي.

خلال الانتخابات التشريعية، نختار نوابا لتحمل مسؤولية تمثيل المواطنين والأمة، وليس فقط مدينة أو جهة. يكون للنواب سلطة التشريع (اقتراح نصوص قانونية، المصادقة على قوانين مقترحة من طرف الحكومة أو رفضها)، بالإضافة إلى مساءلة الحكومة وحثها على الاستقالة إذا دعت الضرورة إلى ذلك من خلال ملتمس الرقابة.

بعد الانتخابات التشريعية، يتم اختيار الحكومة من الأغلبية. و بذلك، يتضح جليا أن لصوت كل منا تأثير مباشر في اختيار أعضاء الحكومة.

الانتخابات الجماعية تمكن من ممارسة ديمقراطية تشاركية عن قرب. فللمنتخبين الجماعيين تأثير مباشر على حياتنا اليومية لكونهم يتحملون مسؤولية تدبير شؤوننا المحلية.

الديمقراطية:
نظام يتطلب كل الحرس و اليقظة

من البديهي أن الانتخابات وحدها لا تأسس الديمقراطية، بل المواطنين المتشبعين بروح الديمقراطية وبقيمها والممارسين لها، هم الذين يبنون أسسها ويساهمون في بلورتها على صعيد الحياة اليومية بيقظة وتأهب لمواجهة كل الأخطار التي تهددها.

من السهل تسخير انتخابات ديمقراطية للوصول والتسلط على الحكم. فالتاريخ المعاصر للدول مليئ بتجارب لحركات سياسية ديكتاتورية، وصلت إلى الحكم بطريقة ديمقراطية. لنتذكر فقط أن هتلير انتخب بصفة ديمقراطية.

إن التصويت اليائس والامتناع عن التصويت يمثلان خطرا لكونهما يسهلان بروز أحزاب متطرفة لا تؤمن بالديمقراطية إلا في الخطاب الموجه للاستهلاك.

الامتناع و التصويت اليائس يستطعان تسهيل بروز أحزاب متطرفة لا تؤمن بالديمقراطية

وحتى نقي بلادنا من الانحراف نحو طريق قد تعرقل ما تم بناءه لحد الآن، علينا أن نتفحص بكل جدية وأن نقرأ ما بين سطور برامج الأحزاب بكل تمعن و دقة، لنتيقن بأن هذه البرامج ترتكز بالفعل على القيم الديمقراطية الحقيقية التي نتشبث بها ولن نتنازل عنها.

كيف يمكن إذن ضمان استمرارية الديمقراطية؟

استمرار الديمقراطية وسيادتها، يبقى بين يدي المواطنين.

إن ضمان استمرار الديمقراطية وسيادتها، يبقى بين يدي المواطنين المقتنعين والمؤمنين بقيمها والمتشبثين بها.

التصويت هو الأداة الأساسية للممارسة الديمقراطية. وسيكون من الخطأ أن يعتقد البعض أن مشاركته في الانتخابات أو امتناعه عن التصويت لا يؤثران على مسار الحياة العامة، وعلى ظروف العيش وحتى على حياته الخاصة. فسواء تعلق الأمر بالانتخابات المحلية، المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن، أو بالانتخابات التشريعية، المؤدية إلى تشكيل حكومة تدبر الحياة العامة بالبلاد، يبقى التصويت أداة مهمة لأنه يمكن في نفس الوقت من الاختيار ومن الوقوف أمام من يسعى إلى التلاعب بالمصالح العليا للمواطن.

إن التصويت يمكن المواطن من :

– المحاسبة في إطار الحكامة، وتتبع عمل المنتخبين وتذكيرهم بالأولويات كما يراها المجتمع ؛

– تزويد المنتخبين بالاقتراحات ومساءلتهم عن التزاماتهم "ووعودهم الانتخابية" ؛

– التأكد من أن قيم التسامح والإشراك وعدم إقصاء الآخر متواجدة في برامج التشكيلات السياسية وبالخصوص على مستوى ممارساتها.

إن بإمكاننا ممارسة كل ماسبق ذكره من خلال الجلسات العمومية للمجالس الجماعية والنقل المباشر للأسئلة الشفوية لأشغال المجالس البرلمانية وما تتولى الصحافة نقله وكذا من خلال المجتمع المدني.

إن التصويت وحده لا يكفي للمشاركة في بناء صرح الدولة الحديثة. بل يجب أن يكون هذا التصويت مسؤولا ونافعا و مستنيرا بمعرفة حقيقية للمرشحين ولمبادئهم ولطريقة تفكيرهم، ولقراءة ما تخفيه برامجهم ومدى سعيهم لخدمة الصالح العام في إطار مجتمع الحداثة والديمقراطية.

إن الامتناع عن التصويت والتصويت اليائس يفتحان الأبواب أمام كل الانحرافات. و مما يؤكد ذلك المثال الحي الذي أفرزته الانتخابات الفرنسية لسنة 2002، حيث كاد هذا النوع من التصويت من تمكين مرشح اليمين المتطرف من الوصول إلى الحكم.

الديمقراطية الحديثة هي نتاج انتخابي وتمثيلي وتشاركي.

لا يجب الاعتقاد أن مسألة الديمقراطية تتعلق بالدولة وحدها، أو بالمؤسسات الديمقراطية فقط. إن الممارسة السليمة للديمقراطية وتعميقها على الصعيدين المحلي والوطني، يتطلبان المشاركة المواطنة في المسلسل الديمقراطي، لأن الديمقراطية الحديثة هي نتاج انتخابي وتمثيلي و في نفس الوقت تشاركي.

لا يمكن اختزال الديمقراطية في التصويت فحسب. الديمقراطية مشاركة مواطنة دائمة. هذا هو المعنى العميق لما يسمى اليوم "الديمقراطية التشاركية" التي تعتبر الطريق الأنجع لتجاوز النفور السياسي و الامتناع.

لا يمكن تقوية الديمقراطية إلا عندما يصبح المواطن متمكنا من المعرفة الأساسية اللازمة للقيام بالواجبات المواطنة...
فالديمقراطية نظام منفتح وقابل للتطوير، والحقوق المضمونة من طرفها تتطور كما وكيفا مع الزمن وحسب مستوى نمو البلد الذي تعيش فيه...
ومن هنا، يتضح جليا أنه لا مناص من أن يقتنع المواطن ويؤمن بقيم الديمقراطية الحقيقية وأن يساهم بدوره في مسار بنائها وتعزيز أسسها.

تبقى الديمقراطية في حد ذاتها قيمة... ومن هنا تكتسب شرعيتها السياسية الجوهرية. فهي تلعب دورا محوريا لضمان العدالة الاجتماعية و الإنصاف ومحاربة الفوارق الاجتماعية.
إن الديمقراطية إذن، تتعايش وتبقى مقرونة بالحكامة الجيدة.

الديمقراطية ثقافة بالمفهوم الشامل للكلمة... وتبقى المدرسة هي الفضاء الذي يمكن من تكوين مواطن ديمقراطي، متشبث بهويته، يعيش عصره، متفتح على الثقافات الأخرى ومحترم للاختلاف...

الديمقراطية ثقافة. المدرسة هي الفضاء الذي يمكن من تكوين مواطن ديمقراطي.

لـمـاذا نـصـوت ؟
لـمـن نـصـوت ؟

مكن مسلسل الإصلاحات، التي يخوضها المغرب، من تحقيق نتائج جوهرية وتقدما كبيرا في ميادين الديمقراطية والحقوق و توسيع فضاء الحريات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و البشرية.

إنجازات أساسية في طريق التنمية

الميدان الاقتصادي : ارتفاع معدل النمو إلى 8,1%؛ نقص نسبة البطالة إلى أقل من 10%؛ ارتفاع مداخيل السياحة إلى 53 مليار درهم سنة 2006؛ البنيات التحتية المتعلقة بالطرق السيارة والموانئ والسياحة؛ المشاريع التنموية بالعالم القروي؛ الصناعات الدقيقة (السيارات، الإلكترونيات، المكونات المتعلقة بمجال الطيران، التقنيات الحديثة للتواصل، فضاءات الخدمات الحرة ذات القيمة المضافة off-shoring).

الميدان الاجتماعي : الضمان الاجتماعي (التأمين الإجباري عن المرض؛ المساعدة الطبية لصالح المعوزين وذوي الحاجة؛ التأمين والتقاعد لأصحاب الخدمات والمهن الحرة)؛ السكن الاجتماعي (تجاوز سقف 100 000 سكن في السنة)؛ التشغيل (300 000 فرص الشغل لسنة 2006)؛ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (أكثر من 6 000 مشروع سنة 2006)؛ سياسة جديدة في قطاع الشباب ؛ إعادة تأهيل المدن...

إنجازات ومشاريع كبرى في انتظارنا:

- تشجيع وتعزيز الاستثمار وخلق فرص جديدة للشغل...
- تحسين جودة التربية والعدل والصحة...
- استفادة الجميع من خيرات النمو...
- تقليص العجز الاجتماعي...
- القضاء على الرشوة...

طريقنا لا زال طويلا...أي خيار أمامنا ؟

إن الطريق الذي دشنه المغرب في مسلسل الإصلاحات، لهو أحسن خيار لضمان مواصلة تحقيق التنمية المستدامة لبلادنا... علينا إذن :

- متابعة الإصلاحات ؛
- تحصين وتعزيز الديمقراطية ودولة الحق والقانون ؛
- الاستمرار في مسار تطوير الحكامة على جميع المستويات...

إن كل تراجع عن طريق دينامية الإصلاحات التي يعرفها المغرب، وفي أي ميدان، سيكون له تأثير سلبي على مشروع الاستمرار في بناء المغرب الديمقراطي.

كمواطن... كيف يمكنني أن أساهم

- للسير بهذا المشروع المجتمعي نحو الأمام ؛
- للحفاظ على المكتسبات وعلى دينامية التنمية التي تعرفها بلادنا ؛
- لتعزيز وتقوية حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية ؛
- ليستفيد كل المواطنين من خيرات دينامية الإصلاحات التي يعرفها المغرب ؟

لنصوت إذن بكل مسؤولية

لصالح برامج قادرة على :

- المساهمة في بناء مغرب التقدم ... مغرب الحداثة والديمقراطية ؛
- تقوية دينامية التنمية ؛
- تمتين قيم الحداثة والتسامح وعدم إقصاء الآخر.

علينا أن ننتبه جيدا !

إن التصويت اليائس والامتناع عن التصويت يمثلان خطرا لكونهما يسهلان بروز أحزاب متطرفة لا تؤمن بالديمقراطية إلا في الخطاب الموجه للاستهلاك. من الخطأ أن يعتقد البعض أن مشاركته في الانتخابات أو امتناعه عن التصويت لا يؤثران على مسار الحياة العامة، وعلى ظروف العيش وحتى على حياته الخاصة.

إن التاريخ المعاصر للدول مليئ بتجارب لحركات سياسية لم تكن تؤمن بالفعل بالقيم الحقيقية للديمقراطية، والتي استغلت الحساسيات الشعبية لتصل إلى الحكم عبر الانتخابات. وحتى لا ننسى، علينا أن نتذكر أن الامتناع والتصويت اليائس مكنا اليمين المتطرف من الوصول إلى الدور الثاني خلال الانتخابات الفرنسية لسنة 2002.

5 نقط أساسية
للمشاركة في الانتخابات التشريعية

1. تعزيز دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية تطلعات ومتطلبات المواطن.

2. الحفاظ على المكتسبات في مجالات الديموقراطية والحقوق وتوسيع فضاء الحريات.

3. المساهمة في بناء دولة الحق والقانون الكفيلة بضمان الأمن والعدالة للمواطنين على حد سواء، والتي بدونهما لا يمكن الحديث عن التنمية...فمن سيغامر في الاستثمار في بلد لا يضمن الحقوق والحريات!

4. ضمان مجتمع حداثي، مساير لعصره، متشبث بتقاليده وبثقافته، منفتح ومحترم لثقافات الغير، متسامح ورافض لكل أشكال العنف.

5. تشكيل حكومة من نساء ورجال عمليين، بكفاءات وقدرات عالية، قادرين على تدبير الشأن العام بجدارة ونزاهة... بكل تفان ونكران الذات.